

## الاحتفال بالالتزامات، والتحضير للإيفاء بها: رئيس الحملة العالمية للتعليم كامبلا كروسو تتناول انطباعاتها بشأن القمة والخطوات المقبلة لنشطاء التعليم

تمثل قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لحظة تاريخية، باعتماد من قبل 193 دولة من الدول الأعضاء أجندة 2030 للتنمية المستدامة، بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015. وتجمع الأجندة ما بين آفاق الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، "القضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ولمكافحة عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، ولبناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، ولحماية حقوق الإنسان وتعزيز المساواة الجندرية وتمكين النساء والفتيات؛ وضمان الحماية الدائمة لكوكب الأرض وموارده الطبيعية".

ومن خلال عملية واسعة النطاق ومكثفة من التشاور والتفاوض بقيادة الدول الأعضاء وبمشاركة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مثلت الأجندة المعتمدة تحقيقاً للعددية والحوار بين الجهات والقطاعات، حيث تضمن ذلك مشاركة نشطة من المجتمع المدني والذي لعب دوراً محورياً في هذه العملية. وتشمل الأجندة مجموعة من 17 غاية و169 أهداف، وتعد أجندة طموحة من حيث الاتساع والعمق، كما بين محتواها وعملية التفاوض وبوضوح أن حقوق الإنسان مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وضرورة تواصل الحوار بين القطاعات والعمل الذي يميز إقرار الأجندة، وعلى جميع المستويات.

كما انعكست المشاركة غير المسبوقة من المجتمع المدني وغيره من أصحاب المصلحة في جميع مراحل العملية على القمة نفسها، وأملنا وتوقعاتنا على المستوى الجماعي أن يتم الحفاظ على هذه الثقافة السياسية وتحسينها، وضمان توسيعها والمشاركة المتنوعة والتمثيلية في ما يخص المسألة وآليات الرصد التي ستنشأ لتنفيذ الأجندة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

فأمام مجتمع التعليم الكثير للاحتفال به، فعندما بدأت المحادثات بشأن أجندة ما بعد 2015 قبل ثلاث سنوات، كانت قضية أن يكون التعليم هدفاً بذاته أمراً بعيد المنال، وحتى عندما اعتقدنا بأن ذلك سيتحقق، فلم يكن ذلك مضموناً، وعلاوة على ذلك، كانت المداخلات الأولية لطرح قضية التعليم ضمن الأجندة محدودة جداً، مع التركيز على "القراءة والكتابة والحساب" كمجموعة من الأهداف المقترحة، كان من المؤمل أن تصل في حدها الأقصى إلى أربعة. ولكن، وكما يبين التاريخ، فقد حققنا ما يفوق ذلك، فعلى الرغم من قابلية تحسينه، يعكس الهدف/4، وما يتضمنه من مجموعة من الغايات الـ 7 و3 وسائل للتنفيذ، منظور واسع للتعليم تتبلور ضمن رؤيا حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، على مجتمع التعليم أن يعتمد، بتاريخ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، إطار التعليم 2030 للعمل الذي يحدد المبادئ التي يمثلها الهدف/4 ويتوسع في طرح القضية، وفي الغايات ويحدد الاستراتيجيات الممكنة للمساعدة على ضمان تنفيذها، كما يضيف فصلاً عن قضية تمويل التعليم، كجانب أساسي والتي تركت دون معالجة من قبل أجندة التنمية المستدامة / 2030.

وخلال القمة، تمت الإشارة إلى قضية الحق في التعليم مرات عديدة في مداخلات الدول الأعضاء، والتي تبين أن هناك اعترافاً متزايداً بكونه ليس فقط حقاً من حقوق الإنسان بحد ذاته، ولكن أيضاً كحق تمكيني، وكمحرك لجميع الحقوق الأخرى. فالتعليم موجود ضمن عدة أهداف أخرى في الأجندة، وبنفس الطريقة التي يقوم بها الهدف 4 بشمول العناصر الرئيسية التي يتم تطويرها في مجالات أخرى. ونحن نعرف ويجب أن نضع في اعتبارنا دائماً، على سبيل المثال، أن التغلب على الفقر وعدم المساواة، وتعزيز الصحة والرفاه، والمساواة الجندرية والسلام والعدالة والعمل اللائق والاستدامة البيئية تتشابك مع احترام وحماية وإعمال الحق في التعليم.

والجانب آخر مهم من جوانب الأجندة المعتمدة هو كونها عالمية. وبعبارة أخرى، وكما أشير في كثير من الأحيان أثناء القمة، يتعين على العالم أن يتحرك خارج الجغرافيا السياسية المحددة ومجموعة من علاقات القوة التي تقسم العالم إلى "شمال" و"جنوب"، يتزايد الاعتراف بأن هذا التصور مغرق بالقدم، ويجب التخلص منه رسمياً. فجميع الدول، بغض

النظر عن المكان والموقع والتي تعاني من آفات التمييز الهيكلي وعدم المساواة والظلم والتي يجب التصدي لها من أجل ضمان حياة كريمة لشعبها.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، عمل أعضاء الحملة العالمية للتعليم، وبالتنسيق مع المنظمات الشريكة والأنصار في عموم مكونات المجتمع المدني، وبلا كلل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للدفاع عن هذه الرؤية الواسعة من التعليم. وفي هذه المرحلة من العملية، يجب أن نحتفل بإنجازات الحركة، بينما وفي نفس الوقت علينا بلورة ما ينتظرنا.

والآن، وبالطبع، يأتي التحدي الكبير المتمثل في تنفيذ الأهداف، حيث يتذكر المرء مجموعة من المعاهدات والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان الملزمة قانوناً والتي وقعتها الدول الأعضاء. ففي حين سيتم التنفيذ الملموس على المستوى الوطني، يجب ضمان العمل المتناسك والثابت على جميع المستويات. فيجب تأمين ملكية الأهداف وكذلك المعلومات والمشاركة في سياسة اتخاذ القرارات من قبل المواطنين والشعوب، وخاصة تلك الأكثر تهميشاً. وفي السياق نفسه، يجب وضع الخطط، والموارد المالية وآليات المساءلة لضمان الأعمال التدريجي للالتزامات التي قطعت، والتصدي لأي تحديات بشكل كاف وفي الوقت المناسب.

ولكن، وربما الأهم من ذلك، علينا التصدي وباستمرار للأسباب الجذرية للظلم، وعدم المساواة والتمييز والصراعات، ومعالجة علاقات القوة التاريخية والمصالح الخاصة التي تتعارض مع أعمال حقوق الإنسان. فتراكم وتركيز السلطة والربح، على سبيل المثال، تدعم وإلى حد كبير الحفاظ على الوضع الراهن الذي عمل الكثيرون من أجل تغييره.

وكما أبرز الأمين العام لمنظمة العفو الدولية، سليل شيتي، في مداخلة خلال حفل الافتتاح، فإن التماسك والتصدي للتغيير الهيكلي سيكون أساسياً للتنفيذ، حيث قال: "لا يمكن أن تدعي دعم التنمية المستدامة عندما تكون متردداً في تقليل استهلاك الأغنياء أو نقل التكنولوجيا. ولا يمكنك أن نبشر بحقوق الإنسان أثناء ممارسة المراقبة الجماعية. ولا يمكنك إلقاء محاضرة عن السلام في حين أنك تعد من أكبر الشركات المصنعة للأسلحة في العالم، ولا يمكن أن تسمح لشركتك لاستخدام الثغرات المالية والضريبية في حين أنك تدعي مكافحة الفساد، ولا يمكنك اعتماد الأهداف الإنمائية المستدامة وفي نفس وقت تقوم بمهاجمة واعتقال المتظاهرين والمعارضين السلميين".

نترك قمة مع شعور بالإنجاز وفي الوقت نفسه، ندرك حجم التحديات الهائلة المقبلة، وهذا يتطلب أفكاراً جماعية بين وعبر القطاعات والحوار والعمل، لمتابعة التغييرات الضرورية من أجل حياة أفضل، حيث تسود أخلاقيات الرعاية تجاه بعضنا البعض كوكبنا.